هل لدارفور من مستقبل فى السودان؟

Does Darfur has a future in the Sudan?

ر. شون أوفاهي R. S. O'Fahey

◇◇◇◇◇

مقدمة: هذه ترجمة (بتصرف) لشذرات مختصرة من مقال للبروفسيور ر. د. أوفاهي بعنوان "هل لدارفور مستقبل في السودان" تم نشره في الدورية الأكاديمية التي نشرها جامعة تفتس الأمريكية "منتدى فليتشر للشؤون الدولية The Fletcher Forum of World Affairs" في عددها الثلاثين والصادر في عام ٢٠٠٦م. ويعمل البروفسيور ر. ش. أوفاهي أستاذا للتاريخ في قسم تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا بجامعة بيرجن بالنرويج. وبدأ اهتمام الرجل بدارفور وتاريخها في عام ١٩٦٨م، ونشر نتائج أبحاثه في مقالات كثيرة وكتب عديدة منها كتاب "الدولة والمجتمع في دارفور" و "تاريخ سلطنة دارفور. وهنا أقتطف – مرة أخرى- بعضا مما أورده الأستاذ عبد المنعم خليفة خوجلي عن أوفاهي في استعراضه لكتاب الرجل "تاريخ سلطنة دارفور":

"يحظى بروفسور أوفاهي باحترام واسع ومودة وسط الشباب الدارفوريين والزعماء التقليديين بدارفور، الذين يرون فيه تمثيلًا لذاكرتهم التاريخية التراكمية. كما أنه إلى جانب هذا التقدير الشعبي يحظى بالتقدير الرسمي كذلك، حيث تم تكريمه في عام ١٩٩٣م من قبل حكومة شمال دارفور (في احتفال أقيم بمركز التراث الدارفوري بجامعة الفاشر عن أعماله الخاصة بتاريخ دارفور؛ كما أقيم له احتفال رسمي بمبنى مجلس الشعب قاده والي الولاية). من الطريف أنه بعد ختام

ذلك الاحتفال احتفل به أصدقاؤه الدارفوريون بطريقتهم الخاصة في زاوية الطريقة التيجانية حيث استقبلوه بجوقة من الصبيان كانوا ينشدون مدائح الطريقة التيجانية ... وهو يصف تلك اللحظات بأنها "مثيرة للعواطف". وتعبيرًا عن التقدير المتبادل بينه وبين أصدقائه الدارفوريين ذكر في مقدمة كتابه عن " تاريخ سلطنة دارفور": أنه يهديه لقرائه – وللدارفوريين بشكل خاص "كهدية من صديق في زمن عصيب". وكذلك عبر بإيجابية عن عراقة تاريخ دارفور، وثقته في مستقبلها بهذه الكلمات: "أرجو أن أكون قد بلغت شيئًا عن مكانة دارفور وزمانها وأهلها الذين هم أناس أصيلون، وأصحاب تاريخ وهوية ؛ وسوف ينالون مستقبلًا ذا شأن بإذن الله".

المترجم.

***

هل لدارفور من مستقبل في السودان؟ أقوم بطرح هذا السؤال إذ أنه ليس لدارفور تاريخ وماضي بعيد في السودان. فعلى الرغم من تاريخ التداخل والتفاعل الذي قام بين دارفور ووادي النيل (الآن شمال السودان ومصر)، فإن دارفور لم تضم نهائيا للسودان إلا في عام ١٩١٦م. وكان للتجاهل والإهمال الذي عامل به المركز دارفور في غضون سنوات الاستعمار والحكم الوطني دورا مهما في ظهور حركة احتجاج سياسية في منتصف ستينيات القرن الماضي في ذلك الإقليم. وغدا ذلك الاحتجاج تمردا مسلحا ملأ الدنيا وشغل الناس منذ عام ٢٠٠٣م. ومنذ ذلك التاريخ أصبح وضع دارفور في السودان موضع تساؤل في مختلف الأوساط العالمية.

ودعني – ومن البداية- أقول بأني مؤمن بأن مستقبل دارفور هو "مع السودان"، ولا أقول "في السودان"، ونكنه مع سودان يحكم بطريقة مختلفة تماما عن ما هو حادث في سودان اليوم.

ولمناقشة ودراسة مستقبل دارفور بين أقاليم السودان الأخرى ينبغي دراسة وفهم تاريخها أولا.

الخلفية الجيو – سياسية

لم يخطر ببالي أبدا في كل كتاباتي عن دارفور وتاريخها أن أسأل إن كانت دارفور هي حقا جزءًا "طبيعيا" من السودان. فمن ناحية تاريخية ليس من إجابة لهذا السؤال غير النفي القاطع. فالسودان الحديث كيان اصطناعي أقامه المستعمر المصري – التركي، ثم المصري – البريطاني. ففي عام ١٨٢١م، قام محمد على باشا (والذي حكم مصر بين ١٨١١ – ١٨٤٨م)، ولأسباب تتعلق بطموحاته في منطقة الشرق الأوسط والخلافة العثمانية بغزو السودان النيلي بحثا عن الذهب والرقيق (لتجنيدهم في جيشه). وكانت من نتائج انتصاره في حملته تلك توحيد كل المناطق التي غزاها فيما يعرف الآن بـ "شمال السودان". وكان محمد على يخطط أيضا لغزو دارفور، غير أنه انشغل عن ذلك بإخماد ثورة خطيرة اندلعت ضده في المناطق النيلية. ولم يجد محمد على في السودان على كل حال إلا عددا قليلا من الرقيق وكمية بالغة التواضع من الذهب، فلجأ للفلاحين المصريين وجندهم في جيشه. وقام المغامرون الأوربيون، والمصريون، والسودانيون الشماليون، ومنذ عام ١٨٣٩م، بدخول جنوب السودان بحثا عن العاج والرقيق، وبذا ردمت تلك الهوة التي كانت بين شمال السودان (المسلم) وجنوبه (غير المسلم). ثم تم بعد سنوات من ذلك القضاء على الحكم المصري- التركي إثر ثورة دينية قادها المهدي، وورثت على أثرها الحكم المصري للسودان بين عامي ١٨٨٢ – ١٨٨٥م.

وفي ذات العام الذي أعلن فيه محمد أحمد أنه "المهدي المنتظر" (١٨٨٢م)، احتلت بريطانيا مصر، دون أن يكون لها أي اهتمام بالسودان وحكمه، وأمرت مصر بإجلاء الحامية المصرية من السودان، وبعثت بغردون للقيام بتلك المهمة.

وتواصلت تباعا انتصارات القوات المهدوية والتي توجت في يناير ١٨٨٥م بسقوط الخرطوم ومقتل غردون. وأثار مقتل ذلك الجنرال غضب واحتجاج منظمات محاربة الرق البريطانية والشعب البريطاني، والملكة فيكتوريا نفسها، والتي كانت تعد غردون بطلا من أبطال الإمبراطورية. ثم تغير موقف الحكومة البريطانية اللامبالي بالسودان في عام ١٨٩٦م لأسباب تتعلق بالسياسات الأوربية فقررت، متحججة بذرائع شتى، "استعادة / إعادَة احتلال السودان" إنابَة عن مصر. وفي عام ١٨٩٨م قضت القوات البريطانية – المصرية الغازية على دولة المهدية وسيطرت تدريجيا على كردفان وجنوب السودان. وفي ذات العام أفلح السلطان على دينار في إعادَةِ سلطنة دارفور، وهو أمر أذعنت له – مؤقتا- السلطات الاستعمارية في بداية الأمر. وقرر البريطانيون في عام ١٩١٦م، وإلى حد كبير نتيجة لتقدم القوات الفرنسية شرقا نحو بحيرة تشاد، الضغط على السلطان على دارفور فحاربوه وقتلوه وبسطوا سيطرتهم على كامل سلطنته.

وما سبق ذكره ما هو إلا سرد مبسط ومختصر للوضع الجيو – سياسي لبعض أوجه تاريخ ما يعرف الآن بـ "السودان". ومن المفارقات أن لدارفور المسلمة كجزء من السودان تاريخا أقصر عمرا من تاريخ جنوب السودان غير المسلم. فقد كانت دارفور وحتى عام ١٨٧٤م دولة مستقلة. وقام تاجر الرقيق الزبير باشا (؟- ١٩١٣م) بغزوها واحتلالها، غير أن المصريين خدعوه وسلبوه انتصاره فاحتلوا دارفور لتسعة أعوام بين ١٨٧٤ – ١٨٨٣م. ولا يعد المؤرخون أن الزبير باشا ولا أنصار المهدي قد أحكموا فعليا سيطرتهم كاملة على دارفور. وعرفت تلك السنوات التسع في دارفور بـ "أم كويكة"، وهي أقرب إلى ما يمكن أن يعرف في ايرلندا بـ "سنوات الاضطرابات و لمشاكل". وعانت دارفور في تلك السنوات أحوالا مشابهة لما تكابده اليوم من اغتصابات وانتهاكات وجفاف وتصحر ونهب وأفعال شائنة لأمراء الحرب وغير ذلك. وفر من دارفور يومها الكثيرون مثلما فر

لاجئو دارفور لتشاد في عام ٢٠٠٣م. ونجح السلطان على دينار في عام ١٨٩٨م في السيطرة على دارفور وأخمد الاضطرابات والمشاكل فيها، رغم أن أساليبه وطرقه كانت عنيفة وقاسية إلا أنها كانت فعالة جدا (أورد المؤلف في الملحق أن على دينار كان قد اختير من قبل عشيرته الملكية في ١٨٩٢م كسلطان على دارفور، وعندما جاء إلى الفاشر من أم درمان في ١٨٩٨م كان يعد نفسه السلطان الشرعي للإقليم. المترجم). وورث البريطانيون عنه بعد أن هزموه منطقة بالغة الاستقرار والهدوء، وحكموها بين عامي ١٩١٦ - ١٩٥٦م بأقل قدر ممكن من السيطرة والتحكم، غير أنهم لم يولوا أمر تنمية الإقليم أي قدر من الاهتمام، وتركوا السكان يسيرون حياتهم كما كانوا يفعلون منذ عقود مضت. ومضى حال دارفور هكذا في سنوات الحكم الوطني كأحد أقاليم السودان المستقل.

وفي العام الذي استولى فيه المستعمر البريطاني على السودان (١٨٨٩م) كان أكبر همه هو منع الفرنسيين من الوصول لجنوب السودان. ودخل القائد البريطاني كتشنر في مواجهة مباشرة مع نظيره الفرنسي النقيب مايكل مارشاند في فشودة مما كاد يتسبب في صدام عسكري بين بريطانيا وفرنسا. وكان ذلك يعني أن البريطانيين كانوا يصرون على أن الجنوب هو جزء أصيل من السودان (المفترض)، وتركوا دارفور – مؤقتا على الأقل- ليحكمها على دينار حتى عام ١٩١٦م. وظل الجنوب، ومنذ أن اخترقه القائد التركي محمد سليم القبطان عبر سدود النيل الأبيض، أقرب لشمال السودان من دارفور على امتداد تاريخها (أزال محمد سليم القبطان هذا باختراقه لسدود النيل الأبيض جنوبا بغرض اكتشاف منابعه أسطورة أن النيل الأبيض ينبع من القمر الخ... وورد ذكر للرجل في كتاب دكتور عبد الله جلاب بالإنجليزية "مجتمع مدني مؤجل" المترجم). ويحدثنا التاريخ بأن الزبير باشا كان قد غزا دارفور وهزم حكامها في عام ١٨٧٢م وهو آت من جنوب السودان، مما يعني أن الجنوب كان بين عامي ١٨٣٩ – ١٨٨٢م - وبصورة ما- جزءًا من السودان

الشمالي بأكثر ما كانت عليه دارفور. وبحساب السنوات كان الجنوب جزءًا من الشمال من ١٨٣٩م وحتى الآن (المقصود بالطبع حتى تاريخ صدور هذا المقال في ٢٠٠٦م. المترجم) أي لـ ١٦٦ عاما، بينما كانت دارفور جزءًا من شمال السودان بين عامي١٨٣٩ إلى ١٨٧٤م، ومن عام ١٩١٦م إلى الآن (أي ما مجموعه ١١٣ عاما).

يجب كذلك القول بأن ما من أحد أتى على دارفور بذكر في الفترة الانتقالية التي سبقت استقلال السودان بين عامي ١٩٥٣ – ١٩٥٦م. وكان البريطانيون وساسة الحركة الوطنية وصفوة رجالها في مفاوضاتهم يدركون أن أمامهم "مشكلة الجنوب"، إلا أن أحدا من الجانبين لم يثر "مشكلة دارفور". لماذا؟ ربما كانوا يؤمنون بأنه ليست ثمة مشكلة في دارفور، وأنهم من سكان شمال السودان، فقط لأنهم من المسلمين! وهذا هو ذات الخطأ الذي وقع فيه الفرنسيون في غرب أفريقيا حين حاولوا ضم السنغال إلى موريتانيا باعتبار أن سكان البلدين يدينون بذات الدين (الإسلام) دون أي اعتبار لاختلافات الأصول العرقية واللغة عند شعبي البلدين. ولعل هذا الخلط المريع بين الهوية الدينية والعرقية هو ما يربك الحال في سودان اليوم، تماما كما حدث في ماضيه، وهو أس المشكلة في دارفور، وسيظهر بالتأكيد في المستقبل القريب في شرق السودان. فصفوة (نخبة) سكان شمال السودان (وهم يمثلون نحو ٥٪ من سكان البلاد، ويتكونون عرقيا من الجعليين والشايقية والدناقلة والنوبيين (الحلفاويين) وكلهم – عدا المجموعة الأخيرة- يتحدثون العربية ويعدون أنفسهم عربا (ويعرفون أيضا بـ"أولاد البحر"، ويقصد بالبحر النيل، أو "أولاد البلد"). ولا مجال هنا للخوض في أمر هذا التصور والإدراك الشائع والمعقد الأسباب والنتائج (ضرب المؤلف لما يذهب إليه عن أن النوبيين لا يتحدثون العربية ولا يعدون أنفسهم عربا مثالا بالبروفسيور محمد إبراهيم أبو سليم، فأورد أن الرجل لا يتحدث العربية في بيته وبالقطع لا يحسب نفسه عربيا، وعلى الرغم من ذلك كان يمارس عمله كمؤرخ عربي، بل وشغل منصب رئيس

الجمعية العربية لمسؤولي الأرشيف عدة مرات، ويعتقد بروفسيور أوفاهي أن ذلك متسق مع موقف بلاده التي نالت عضوية الجامعة العربية على الرغم من أن أكثر من ٦٠٪ من سكانها من غير العرب- وكذلك فعلت الصومال!؟ المترجم).

فمن منظور المؤرخ فالأمر الأشد أهمية هو كم من العرب الرحل أتوا للسودان في العصور الوسطى؟ وكيف تشكلت عرقية وهوية شمالي السودان؟ لابد أن بروفسيور يوسف فضل يعتقد أن عددهم كان كبيرا، بينما يرى بروفيسور جايي سبويلدنق عكس ذلك. وليس لأي منهما دليل قوي، ويصعب، على كل حال، تفسير ما تحت أيدينا من قرائن ودلائل. ولا أعتقد أن بروفسيور يوسف فضل وبروفسيور جايي سبويلدنق يؤمنان حقيقة بأن ما يزعمانه هو الحقيقة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها أو خلفها. ولكن يصعب إنكار أن السلطنتين العظيمتين اللتان قامتا في شمال السودان وغربه في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (أي سلطنة سنار وسلطنة دارفور) كانتا تستندان على قاعدة (شعبية) من الفونج والفور وهم مسلمون من أصول أفريقية (اختلف المؤرخون في أصول الفونج العرقية، وذكر زعيم قبلي معاصر من الفونج قبل سنوات قليلة حديثا في مقابلة تلفزيونية لبرنامج "أسماء في حياتنا" أن للفونج أصولا عربية من سلالة بني أمية. المترجم).

وشهد عهد المهدويين انتصار عنصر "الجلابة" (التجار المتجولون، غالبا من الدناقلة أو الجعليين) وإعادة صياغة السودان بحسب أيديولوجيتهم. ولكنهم لم يصيبوا نجاحا كاملا في مسعاهم إلا في أمر واحد ألا وهو توريث المستعمر البريطاني أجندتهم هذه، والتي "ابتلعها" البريطانيون كاملة كما هي، إذ قبلوا – دون تبصر أو نقاش- بفكرة أن سكان شمال وغرب وشرق السودان هم من العرب، ولم يتفهموا التعقيدات الاثنية (العرقية) التي تقبع تحت السطح.

وتكشف السجلات الباكرة عند رجال الحكم الثنائي عن عنصرية طاغية. ففي عام ١٩١٥م كان هارولد ماكمايكل يعمل جاسوسا لحكومته في مناطق كردفان ودارفور يجمع الأخبار ويلتقط الإشارات ويفسر مجريات الأحداث في سلطنة دارفور استعدادا لغزوها (أو استعادتها بحسب التعبير البريطاني). وكتب مذكرة عن دارفور في عام ١٩١٥ حلل فيها – بعنصرية متحيزة- تركيبة دارفور العرقية والسياسية بدارفور، وشدد على التفوق العنصري والأخلاقي والفكري لمن وصفهم بـ "العرب" في دارفور، ودونية سواهم من سكانها. بل وكان يرى أن سبب نجاح عشيرة الكيرا في تأسيس مملكتهم في دارفور هو الدم العربي في عروقهم (عشيرة الكيرا – من التنجر وسليمان- هم أول من أسس مملكة في دارفور في القرن السابع عشر. المترجم).

وكان المستعمر البريطاني يرى السودان كبلد عربي، إذ كان محور اهتمامه هو الخرطوم العاصمة والمركز الإداري والتعميمي، والأبيض في كردفان حيث ينتج الصمغ العربي والذي يجلب تصديره الأموال للحكومة، وواد مدني في الجزيرة حيث يزرع القطن بمشروع الجزيرة، ومدينة الثغر بورتسودان حيث منفذ البضائع الصادرة والواردة، وأتبرا، حيث تقع مقر إدارة السكة حديد. وإن قمت برسم خط في خارطة السودان يربط هذه المدن ببعضها البعض تجد أن هذا الجزء من السودان (في نظر البريطانيين على الأقل) كان جزءًا صغيرا نسبيا من السودان ككل، إلا أنه كان هو الجزء الوحيد المفيد/ النافع *utile* لهم، وما عداه كان قليل الأهمية *inutile*. وما تسابق الشمال والجنوب للاستحواذ على مناطق إنتاج النفط في وحول بانتيو في السنوات القليلة الماضية إلا مواصلة لسياسة المستعمر البريطاني القديمة. وكان البريطانيون في "المناطق النافعة" يهدفون لتحصينها وإبعاد مصر وأهلها عنها، ويهدفون أيضا لإبعاد السودانيين عن مصر وأهلها. ولهذا الغرض عملوا على خلق كادر متعلم و"متفرنج" (في السودان المفيد/ النافع) يحل محل

الكتبة وصغار الموظفين من المصريين. وخلق هذا الكادر من خريجي كلية غردون (القديمة) ووادي سيدنا وحنتوب وخور طقت وجامعة الخرطوم جيلا يجيد لغة القوم والتعامل معهم. غير أنه كانت لذلك الجيل (خاصة في عشرينيات وثلاثينات القرن الماضي) معضلة هائلة، ألا وهي الهوية... من هم؟ كانوا مسلمين ويتحدثون العربية (رغم أن اللغة الأولى للنوبيين منهم لم تكن العربية) إلا أنهم يحملون أسماء عربية ويزعمون لأنفسهم أنسابا عربية...ولكن هل هم من العرب فعلا؟ إن أول دليل على خطل زعمهم هو لونهم الأسود (قد يجادل البعض في هذا النوع من التبسيط. المترجم). ثم ظهر في بدايات العشرينيات اتجاهان في أمر الهوية، كان أولهما هو على عبد اللطيف وأعضاء جمعية اللواء الأبيض (وغالبهم من ضباط الجيش ومن أصول من جنوب السودان وغربه). وكان هؤلاء قد أكدوا على إفريقيتهم، غير أنهم هزموا في ١٩٢٤م، ثم نهج الحزب الشيوعى السوداني وحركة تحرير السودان، والتي تدين بالكثير للحزب الشيوعي، ذات النهج (يجب هنا تذكر حقيقة مطالب جمعية اللواء الأبيض... وللمزيد عن هذه الجمعية يمكن النظر لمقال المؤرخة إلينيا فيزادينى عن تلك الجمعية، والمترجم في هذا الكتاب بعنوان "برقيات وطنية: الكتابات السياسية ومقاومة الاستعمار في السودان بين عامى ١٩٢٠ – ١٩٢٤م". المترجم). وكان الاتجاه الثاني هو تجمع المثقفين والشعراء "العروبيين" في مجلتى "النهضة" و"الفجر" في ثلاثينيات القرن الماضى، والذي كان يميل إلى مصر. ثم أتت طائفة الختمية وحزبها الموالي لمصر، وطائفة الأنصار وحزبها الموالي لبريطانيا، رغم أن زعماء الطائفتين كانوا على وفاق ووئام تام مع البريطانيين (انظر للمزيد في هذا الجانب في كتاب "العيش مع الاستعمار" لهيزر شاركي الصادر في ٢٠٠٣م. المترجم).

وفي مسألة لون البشرة يجب الاعتراف بأن للعرب (مثلهم مثل الغربيين) لونا (أو ألوانا) مفضلة عن غيرها. وكتب كثير من الشعراء (مثل الفيتوري وتوفيق

صالح جبريل وحمزة الملك طمبل) عن لون بشرتهم وعن غموض والتباس علاقتهم بالعالم العربي. ولي عدد من الأصدقاء السودانيين حدثوني عن ما صادفوه في مصر وغيرها في شأن لون بشرتهم. وتزخر الحصيلة اللغوية للعربية السودانية بكلمات عديدة لوصف اللون، غير أن مثل هذه الأمور لا تناقش كثيرا، ولم يبدأ الحديث عنها إلا مؤخرا، ربما بسبب خلفية الرق المرتبط بها خاصة في شمال وغرب السودان.

دارفور: الحقائق الماثلة الآن:

لا يمكن الوصف الإعلامي لدارفور ومشاكلها إلا بأنه بالغ التبسيط. فهو يركز على أن أس المشكلة هي الصراع بين "العرب" و "الأفارقة" وأن الحكومة تستخدم العنصر الأول في التطهير العرقي للعنصر الثاني، وذلك بغرض الاستيلاء على الأرض (وربما النفط في جنوب دارفور) في نهاية المطاف. وقد يتطرق البعض للمشكلة من زاوية أوسع وأشمل بحيث تناقش في سياق الأزمة العامة بين الشمال والجنوب.

لا ريب أن موضوع "الهوية" هو ركن مهم من أركان الصراع في دارفور. وهو صراع أيضا بين الرحل (العرب) والمجموعات المستقرة (الأفارقة)، ومساندة الحكومة للمجموعة الأولى. وقد كان أهل دارفور يعون دوما تلك الاختلافات الاثنية (العرقية)، إلا أنهم كانوا يحاولون إخفائها بتغييرهم لمهنهم أو لغاتهم أو بالزواج المختلط. و بذا غدت الهوية العرقية، ومنذ عقود، ضبابية ومائعة وسياقية. فليس هنالك من وحدة إدارية في دارفور ذات "نقاء عرقي" واضح. ولكن ظهرت في السنوات الأخيرة حالات تشدد وتصلب في الانقسام بين السكان على أسس أيديولوجية وعنصرية أجج من نيرانها تدخل خارجي (ليس من الواضح إن كان الكاتب يقصد "التدخل الخارجي" من خارج السودان برمته أم من خارج دارفور.

المترجم). والوضع بالغ التعقيد والتباين. ففي بعض المناطق يسكن أفراد من اثنيات/ أعراق مختلفة جنبا إلى جنب دون مشاكل تذكر، بينما تحدث مجازر وتطهير عرقي في مناطق أخرى (في غالب الأحوال بتأييد حكومي لفريق دون آخر)، ويتأرجح موقف بعض العناصر الدارفورية، فهي "عربية" في بعض الحالات، و"أفريقية" في حالات أخرى! وهنالك عناصر أخرى (ربما تكون ثانوية) في الصراع، منها تكون صفوة محلية (خاصة عند الزغاوة) من التجار الأثرياء العاملين في دارفور ودول الخليج الفارسي، ورغبة كثير من الرحل في هجر حياة الترحال والاستقرار، وهذا يدفعهم للبحث عن أراضي يتملكونها ويقيمون فيها حيث يفترض أن يجدوا التعليم والرعاية الصحية والوظائف. وبالمجمل فإن المجتمع الدارفوري الحالي هو الآن (المقصود حتى كتابة المقال في ٢٠٠٦م) في حالة من التفكك، أو على الأقل التحول السريع، حيث يختفي حكم القانون والنظام بمعدل سريع (أو التغير لأشكال جديدة، إن كنا من المتفائلين)، وحيث لا تجد أطراف الصراع (الحكومة والعرب والأفارقة والمليشيات الأخرى) في نفسها شرعية ولا قدرة للحديث أو التفاوض مع غيرها من الأطراف.

قد أكون (مجرد) مؤرخ، ولست مسؤولا أو خبيرا عالميا بشؤون السياسة والإدارة، غير أن لي بعض الأفكار عن ما يمكن فعله لتحسين الأوضاع في دارفور. ويجب في البدء الاعتراف بأن ما حدث في دارفور في الأعوام الماضية كان عملية بالغة القسوة والإفراط لخلق "مدن جديدة" من خلال إقامة معسكرات كبيرة للنازحين الدارفوريين، مع ما يترتب على ذلك من نتائج. أولها أن عددا قليلا فقط من سكان تلك المعسكرات سيرضى بالرجوع لمنطقته الأصلية لأسباب سالبة (مثل انعدام الأمن والشعور بالأمان) ولأسباب موضوعية منها أنهم عند عودتهم سيبدؤون رحلة جديدة للبحث عن وظائف وتعليم ورعاية صحية الخ. هنا يجب تذكر أهمية إشعار هؤلاء المواطنين بأن لهم حقوقا مشروعة حيث يقيمون، وأن

يشعروا بأن مطالبهم المشروعة تجد الاستجابة في حدود القانون وفي إطار ثقافتهم المحلية. وهذا يعني ببساطة ضرورة إقامة إدارات محلية يختارها ويقودها من يثق فيهم المواطنون (وهذا خلافا لما يحدث اليوم من فرض حكومة الخرطوم لقادة محليين من اختيارها)، وعلى كل حال فليس للخرطوم (المركز) أن يقرر في الشؤون المحلية لدارفور (أو غيرها) فليس لديها الموارد ولا الشرعية لإقامة إدارة على النمط الحديث.

والأمر الثاني هو وجوب وجود قانون متفق عليه من قبل جميع مكونات المجتمع، وليس القانون المفروض من قبل الحكومة في دارفور. وأنا أرى وجوب سن قانون يوائم بين الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية، بحيث يجد القبول من أفراد المجتمع المحلي، وينص فيه على وجوب منح تعويضات مناسبة عن ما ارتكب من جرائم في السنوات الأخيرة، ويحدد ملكية الأراضي بحيث ينصف القبائل المستقلة والرحل كذلك. ويتطلب كل ما سبق ذكره بالطبع اتفاقا يجد القبول عند الحكومة والمجموعات الدارفورية المتصارعة.

إن مشاكل دارفور قابلة للحل إن توقف القتال، إلا أن هذا أمر يجب أن يترك لأهل دارفور، والذين يجب أن يدركوا/ يتعلموا (بأنفسهم) ما يجب أن يقرروه بشأن مستقبل علاقتهم بالسودان.